مرسوم بتحديد كيفيات إدماج بعض الموظفين في الأسلاك المطابقة من أسلاك موظفي الجماعات

adala.justice.gov.ma

مرسوم رقم 2.77.739 بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بتحديد كيفيات إدماج بعض الموظفين في الأسلاك المطابقة من أسلاك موظفي الجماعات[1]

إن الوزير الأول،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.77.298 الصادر في 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة قانون يتعلق بإدماج بعض الموظفين في الأسلاك المطابقة من أسلاك موظفي الجماعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.738 الصادر في 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات،

يرسم ما يلي:

الفصل الأول

إن الموظفين المرسمين والمتمرنين المنتمين للأسلاك المرتبة في سلالم الأجور من 1 إلى غاية 7 والمزاولين عملهم لدى الجماعات بتاريخ 14 شوال 1397 (28 شتنبر 1977) يمكن بطلب منهم إدماجهم ابتداء من نفس التاريخ في الأسلاك المطابقة من أسلاك موظفي الجماعات.

ويجب أن يقدم هذا الطلب في أجل ستة أشهر يبتدئ من تاريخ نشر هذا المرسوم.

الفصل الثاني

يدمج الموظفون المشار إليهم في الفصل السابق بصفة موظفين للجماعة مع الاستفادة من نفس الحالة والدرجة والرتبة والرقم الاستدلالي والأقدمية في الرتبة التي كانوا يتوفرون عليها بتاريخ 14 شوال 1397 (28 شتنبر 1977).

أما الخدمات المنجزة بالإدارة من طرف هؤلاء الموظفين فتعتبر من جميع الوجوه بمثابة خدمات منجزة بالجماعات.

الفصل الثالث

توضع جداول الترقي في الدرجة والرتبة عن سنة 1977 بعد استشارة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة لفائدة الموظفين المشار إليهم في الفصل الأول أعلاه المتوفرة فيهم الشروط النظامية المقررة للمطالبة بترق قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم.

[1]- الجريدة الرسمية عدد 3387 بتاريخ 14 شوال 1397 (28 شتنبر 1977)، ص 2731.

الفصل الرابع

تحدد تدابير الإدماج في هيئة موظفي الجماعات المنصوص عليهم في هذا المرسوم بقرار مشترك لوزير الداخلية ورئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر.

الفصل الخامس

تعتبر صحيحة المباريات والامتحانات التي نظمتها وزارة الداخلية لفائدة الجماعات قبل العمل بهذا المرسوم.

الفصل السادس

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977).

الوزير الأول،
الإمضاء: أحمد عصمان.

وقعه بالعطف:
وزير الدولة المكلف بالداخلية،
الإمضاء: الدكتور محمد بنهيمة.
وزير الشؤون الإدارية،
الأمين العام للحكومة،
الإمضاء: امحمد بنيخلف.
وزير المالية بالنيابة،
كاتب الدولة في المالية،
الإمضاء: عبد الكامل الرغاي.